

المحاضرة الثالثة: ابرز نظريات الاتصال والاعلام

نظرية المسؤولية الاجتماعية:

مفهوم نظرية المسؤولية الاجتماعية:

نظرية المسؤولية الاجتماعية تعني الاهتمام الواضح بالصالح العام، ويحددها البعض بأنها الاهتمام بحاجات المجتمعات والعمل على مصالحه وسعادته واستقراره، بمعنى ان تتصف المؤسسة الاعلامية بسداد الرأي والعدل والدقة في العمل والاعتماد عليها ومراعاة النواحي الاخلاقية، وترى هذه النظرية ضرورة ان تقوم الوسائل الاعلامية بتحمل مسؤولياتها تجاه المجتمع اجمع؛ وليس تجاه الحكومات والدول وسياساتها فقط.

وتعد هذه النظرية نهجاً ووسطاً مستقلاً بين النظرية الشمولية والنظرية الليبرالية، وتؤمن نظرية المسؤولية الاجتماعية بأن العمل الاعلامي لا بد ان يخضع الى سياسة واضحة ومحددة وتكون خطته في ضوء ذلك هادفة ومدروسة كما وتتسجم مع التوجه الذي ترسمه البلدان المعنية بهذه النظرية، وبالتالي فإن معظم البلدان النامية وغيرها تنتهج حالياً هذا التوجه كغيرها من الدول الاوروبية.

وبما ان بعض النظريات تهمل السياقات الاجتماعية والثقافية التي يوجد فيها الجمهور والمرتبطة بفضاء المجتمع المحلية، إذ ان الافراد والجماعات يميلون الى اعطاء الاهمية للمحتوى الاعلامي المتعلق بالمحيط القريب المؤلف لديهم الذي يخضع للقيم الاجتماعية السائدة، ومن هذا المنطلق فإن مناهج الابحاث والدراسات المعتمد عليها تأخذ بعين الاعتبار ظروف البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخاصة ظروف الزمان والمكان لكل مجتمع.

وجدير بالذكر ان نظرية المسؤولية الاجتماعية تكتسب اهميتها بأنها تعتني بالسياق او بالبيئة الاجتماعية للمجتمع وتأخذها في الاعتبار اثناء ممارسة العمل الاعلامي سواء كان ذلك في الاعلام او في العلاقات العامة او في اعمال الشركات في القطاع الخاص، ذلك بأنها تنادي بأن لا يقتصر عمل المؤسسات والشركات الاعلامية وغيرها من الشركات على هدف تحقيق الارباح

للمالكين والمساهمين فحسب، لكنها تشدد على الجوانب الاخلاقية في ممارسة العمل، كما ان من الاسباب المهمة التي تكسب النظرية اهمية كبيرة هو اعتناؤها بعملية التنمية للمجتمع عموماً، فهي تؤمن ان استمرار اعمال المؤسسة وتحقيق الارباح لها لا بد له من تنمية للمجتمعات المحيطة التي تعمل بها، بالنسبة للبيئة التي تعيشها او التي يعيش فيها عملاؤها وغيرهم من افراد المجتمع.

خصوصاً وقد اصبح دور مؤسسات القطاع الخاص محورياً في عملية التنمية وهو ما اثبتته النجاحات التي تحققتها الاقتصاديات المتقدمة في هذا المجال، كما وقد ادركت مؤسسات القطاع الخاص انها غير معزولة عن المجتمع وتنبهت الى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو اكثر من النشاطات الانتاجية مثل هموم المجتمع والبيئة والى ضرورة الاخذ بعين الاعتبار الاضرار الثلاثة التي عرفها مجلس الاعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

تتمثل نظرية المسؤولية الاجتماعية على البحث عن مدى مراعاة وسائل الاعلام لعادات المجتمع وتقاليده واعرافه، بما يضمن الحفاظ على سلامته وصيانة مقدراته، وتمثل الضابط الاخلاقي والقانوني في ضرورة قيام الوسائل بتقديمها لتغطية ومعالجة متوازنة للموضوعات والانشطة المختلفة في اطار من عدم التحيز.

ابعاد نظرية المسؤولية الاجتماعية:

ترتكز نظرية المسؤولية الاجتماعية على ثلاثة ابعاد:

- ١- البعد الاول: ويعتمد على الوظائف التي ينبغي على وسائل الاعلام القيام بها.
- ٢- البعد الثاني: ويعتمد معايير الاداء وما يتعلق بها من مؤثرات.
- ٣- البعد الثالث: ويعتمد على القيم المهنية التي ينبغي مراعاتها في العمل الاعلامي.

فرضيات نظرية المسؤولية الاجتماعية:

ترتكز نظرية المسؤولية الاجتماعية على عدة فرضيات وهي على النحو التالي:

- ١- قيام وسائل الاعلام بالتزاماتها الاجتماعية في خدمة المجتمع وافراده واطاحة الفرصة امام مختلف الاراء للتعبير عن نفسها ووضع مقاييس مهنية لنقل المعلومات من الصدق والدقة والتوازن حتى تحصل على ثقة الجمهور.
- ٢- وسائل الاعلام عليها التزامات تجاه الجمهور يجب ان تلتزم بها لتحصل على ثقة الجمهور.
- ٣- وسائل الاعلام بتعددتها تعكس تنوع الاراء في المجتمع وحق الافراد في الرد والتعليق في مختلف وجهات النظر.
- ٤- إلا تقل مسؤولية الاعلاميين والمهنيين في وسائل الاعلام امام المجتمع.
- ٥- التزام وسائل الاعلام بمجموعة من القوانين موثيق الشرف الاخلاقية والمعايير المهنية بحيث تتجنب ما يمكن ان يؤدي الى الجريمة والعنف والفوضى.
- ٦- للحكومة الحق في التدخل لحماية ورعاية المصلحة العامة.
- ٧- يجب التزام وسائل الاعلام بضرورة تقديم صورة ممثلة للمجتمع وفئاته وتجنب الصور النمطية خاصة السلبية منها تجاه فئات المجتمع المختلفة.
- ٨- يجب ان تقوم وسائل الاعلام بتعيين نقاد داخليين لتقييم المضمون الذي تقدمه الى الجمهور.
- ٩- على وسائل الاعلام ان تعبر عن وجهات النظر المختلفة وطرح القضايا الخلافية للنقاش، وعلى الجهات المختصة ان تراقب قيامها بهذا الدور.